



المسكوكات وعلاقتها بالتجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (750م-1258م)

د. سالمة خليفة سعد الشوين *
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة غريان، ليبيا

Abbasid Coinage and its Relationship to Internal and External Trade during the Abbasid Era (750 AD – 1258 AD)

Dr. Salma Khalifa Saad Al-Shuwain *
Department of History, Faculty of Arts, Gharyan University, Libya

*Corresponding author

salemasho69@gmail.com

*المؤلف المراسل

Received: July 25, 2025

Accepted: September 18, 2025

Published: September 27, 2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسكوكات العباسية من حيث تطورها، ووظائفها الاقتصادية، ودورها في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية خلال العصر العباسي (132 هـ / 656 هـ / 750 م – 1258 م). تناولت الورقة الإصلاحات النقدية التي أدخلها الخلفاء العباسيون، خاصة الخليفة أبو جعفر المنصور، والتي شملت توحيد سك العملة واعتماد معيار موحد للوزن والنقش في خلق نظام نقدي مستقر ومنظم. وقد أبرزت الدراسة كيف ساهم هذا النظام النقدي في دعم التجارة الداخلية عبر توحيد الأسواق في أقاليم الدولة وتيسير عمليات البيع والشراء وتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي، كما لعبت المسكوكات دوراً محورياً في التبادل التجاري الخارجي، حيث لاقت قبولاً واسعاً لدى التجار في المناطق مثل الهند والصين، والإمبراطورية البيزنطية، وبلاد البلطيق، ويرجع ذلك إلى جودة السك، وثبات القيمة وارتباط العملة العباسية بدولة قوية اقتصادياً وسياسياً.

كما حملت المسكوكات قيمة رمزية وسياسية، حيث كانت تستخدم كوسيلة لإثبات شرعية الخلفاء ونشر العقيدة الإسلامية وبذلك فإن المسكوكات العباسية لم تكن مجرد وسيلة اقتصادية، بل أداة فاعلة في ترسيخ السيادة وتوسيع النفوذ الاقتصادي للدولة. فالمسكوكات العباسية أثرت بشكل جوهري في ازدهار التجارة من خلال توفير وسيلة معترف بها، وترسيخ الثقة بين التجار مما جعل العصر العباسي من أكثر الفترات ازدهاراً اقتصادياً في تاريخ الإسلام.

الكلمات المفتاحية: المسكوكات العباسية، الدينار والدرهم العباسي، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، الأثر الاقتصادي.

Abstract

This research aims to study Abbasid coinage in terms of its development, economic functions, and its role in stimulating internal and external trade during the Abbasid Era (132 AH / 656 AH / 750 AD – 1258 AD). The paper discusses the monetary reforms introduced by the

Abbasid Caliphs, particularly Caliph Abu Jaafar al-Mansur, which included the unification of minting and the adoption of a standardized weight and inscription system, thereby creating a stable and organized monetary order.

The study highlights how this monetary system contributed to supporting internal trade by unifying markets across the state's regions, facilitating buying and selling processes, and encouraging industrial and agricultural production. Furthermore, Abbasid coinage played a pivotal role in external trade, gaining wide acceptance among merchants in regions such as India, China, the Byzantine Empire, and the Baltic Sea areas. This acceptance was due to the high quality of the minting, the stability of the value, and the currency's association with an economically and politically powerful state.

Coinage also carried symbolic and political value, as it was used as a means to affirm the legitimacy of the caliphs and propagate the Islamic faith. Thus, Abbasid coinage was not merely an economic tool, but an effective instrument for consolidating sovereignty and expanding the state's economic influence. Ultimately, Abbasid coinage fundamentally impacted the prosperity of trade by providing a recognized medium and fostering trust among merchants, making the Abbasid period one of the most economically prosperous eras in Islamic history.

Keywords: Abbasid Coinage, Abbasid Dinar and Dirham, Internal Trade, External Trade, Economic Impact.

أولاً: المقدمة

شهد العصر العباسي (132 هـ - 656 هـ / 750 م - 1258 م) ازدهاراً حضارياً شاملاً، انعكس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أبرز مظاهر هذه النهضة ازدهار النظام النقدي، حيث لعبت **المسكوكات** دوراً رئيسياً في تحفيز النشاط التجاري وتنظيمه، سواء على المستوى الداخلي بين ولايات الدولة العباسية، أو على المستوى الخارجي مع الدول المجاورة والدول البعيدة مثل الصين والهند وبلاد الروم.

لقد مثلت المسكوكات العباسية أداة اقتصادية فاعلة، ووسيلة من وسائل التعبير السياسي والثقافي في ذات الوقت، حيث حملت بين نقشاتها رموز السيادة، والشعارات الإسلامية، وأسماء الخلفاء، مما جعلها شاهداً مادياً على تطور الدولة العباسية.

فهذه الورقة تهدف إلى دراسة طبيعة المسكوكات العباسية و**تحليل** دورها الاقتصادي والتجاري وتأثيرها في الداخل والخارج، إضافة إلى دلالاتها السياسية والدينية والثقافية.

ثانياً: مشكلة البحث

مع أن الكثير من الكتاب القدامى والمحدثين الذين كتبوا عن الدولة العباسية **جاءت** كتاباتهم بصورة واضحة في الجانب السياسي وأهملوا الجانب الاقتصادي، ورغم أهمية المسكوكات العباسية ودورها المحوري في التجارة، إلا أن كثيراً من الدراسات تركز على الجوانب الفنية والدينية دون التعمق في تأثيرها العملي على التجارة الداخلية والخارجية. ومن هنا تنبع مشكلة البحث الرئيسية في التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير نظام المسكوكات العباسية في تيسير وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية؟
2. كيف عكست العملات مكانة الدولة اقتصادياً وسياسياً؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على أنواع المسكوكات العباسية ومكوناتها وخصائصها.
2. دراسة دور الدولة العباسية في تنظيم سك العملة والسياسة النقدية.
3. تحليل العلاقة بين المسكوكات والنشاط التجاري الداخلي في الدولة.
4. توضيح أثر المسكوكات في دعم التجارة الخارجية.
5. إبراز الأبعاد السياسية والثقافية المنعكسة من خلال المسكوكات.

رابعاً: أهمية البحث

- إظهار دور المسكوكات كأداة اقتصادية وسياسية في آن واحد.
- تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي النقدي.
- دراسة طبيعة المسكوكات العباسية وتأثيرها التجاري في الداخل والخارج.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على **المنهج التاريخي** من خلال تتبع تطور نظام المسكوكات، وإلى جانبه **المنهج التحليلي** لدراسة الأثر الاقتصادي، و**المنهج الوصفي** لوصف طبيعة العلاقات التجارية الداخلية والخارجية.

سادساً: الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية المسكوكات العباسية ودورها المحوري، إلا أن الدراسات السابقة تناولت الموضوع من زوايا متباينة، ركزت في الغالب على الجوانب الوثائقية أو الفنية، أو تناولت الجانب الاقتصادي لفترات محددة دون غيرها. ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

1. **ناهد عبد الرزاق القيس (تاريخ المسكوكات ودورها الوثائقي حتى نهاية العصر العباسي):** يركز هذا العمل بشكل أساسي على القيمة التاريخية والوثائقية للمسكوكات، وكيف ساهمت نقوشها في تحديد تواريخ حكم الخلفاء وأسماء دور الضرب. تكمن قيمة هذه الدراسة في توثيق السمات الفنية للمسكوكات، لكنها لا تتعمق في التحليل الاقتصادي المباشر لأثرها على حركة رؤوس الأموال أو قبولها في الأسواق الدولية.
2. **عبد العزيز الدوري (تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري):** يُعدّ هذا المرجع أساسياً لفهم المشهد الاقتصادي العباسي. تناول الدوري التجارة والنظام المالي بشكل عام ضمن إطار زمني محدد (القرن الرابع الهجري)، لكنه لم يفرد المسكوكات كمتغير مستقل لدراسة العلاقة التفاعلية بين الإصلاحات النقدية (مثل توحيد السك) وبين تنشيط وتيسير التجارة الداخلية والخارجية عبر كامل العصر العباسي.
3. **كمال عبد العزيز محمد (التجارة في العصر العباسي):** يركز هذا الكتاب على النشاط التجاري، الطرق والسلع المتبادلة. وعلى الرغم من أنه يشير إلى النقود كأداة تبادل، إلا أن تركيزه ينصب على حركة التجارة نفسها، ولا يتناول بعمق تحليل أثر السياسة النقدية العباسية على جودة العملة ومكانتها الدولية التي جعلتها عملة مفضلة لدى التجار في مناطق مثل بلاد البلطيق والهند والصين.
4. **صفا حسن أحمد عوض الله (دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني):** وهي دراسة مهمة ومتخصصة، لكنها تقتصر على العصر العباسي الثاني، مما يترك فجوة في التحليل الشامل للعلاقة بين العملة والتجارة طوال فترة العصر العباسي كاملاً (750م-1258م).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

تتميز هذه الورقة عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على الجانب التاريخي أو الفني للمسكوكات، كما أنها لا تركز على فترة زمنية محددة. بل تسعى إلى سد الفجوة البحثية من خلال تحليل الأثر الاقتصادي التفاعلي للمسكوكات العباسية ككل، عبر دمج دراسة الإصلاحات النقدية (توحيد السك، ثبات المعيار) مع التحليل التطبيقي لدورها في ترسيخ الثقة وتسهيل التجارة الخارجية والداخلية على مدى الفترة الزمنية الممتدة من بداية العصر العباسي حتى نهايته (132هـ - 656هـ).

المبحث الأول: تعريف المسكوكات وأنواعها وأهميتها في العصر العباسي (132هـ - 656هـ / 750م-1258م)

تعرف السِّكَّة في اللغة على أنها: سِكَّة الدراهم، أي المنقوشة. ودار السك، هي مصنع يُعهد إليه سَكُّ العملة المعدنية. أما السِّكَّاء فهو من يضرب السِّكَّة، وهي حديدة منقوشة تُضرب عليها النقود (1) (الرازي، 2005م، ص 439-440). وقد أريد بالسِّكَّة كل من الدينار والدراهم المضروبين، وسُمي كل واحد منهما بذلك لأنه طُبِعَ بالحديدة المعلمة له (2) (ابن منظور، ج 12، 1981م، ص 185). أما اصطلاحاً: فتُطلق على النقود المضروبة بشِقِّها، سواء بالدراهم أو الدينار. وقد وصفها ابن خلدون بأنها جزء من النقود المتعامل بها بين الناس للحفاظ عليها من الغش أو النقص. كما أن كلمة "السِّكَّة" تطلق على الجهة التي تسكُّ النقود وتختتم العملة المتداولة (3) (ابن خلدون، ج 12، ط9، 2006، ص 17).

تعريف المسكوكات وأنواعها وأهميتها في العصر العباسي

فالمسكوكات هي عملات معدنية رسمية تُسكُّ من قبل الدولة وتُستخدم في المعاملات التجارية. ففي العصر العباسي تميزت المسكوكات بالنقوش الدقيقة والعبارات الدينية مثل "لا إله إلا الله محمد رسول الله" إضافة إلى ذكر أسماء الخلفاء وتواريخ السك (1) (حسين إبراهيم حسن، 1969، ج 2، ص 156). ومن الناحية الاقتصادية، ساهمت المسكوكات في العصر العباسي في توفير معيار دقيق للتبادل التجاري، وتسهيل التعاملات المالية اليومية وتعزيز الثقة في النظام المالي (2) (شوقي ضيف، 1966، ص 201). إضافة إلى توحيد الدولة، حيث إن سَكَّ العملات في دار الضرب الرسمية وفق معايير موحدة ساهم في ترسيخ الوحدة الإدارية بين أقاليم الدولة العباسية الواسعة.

أما بالنسبة لأنواعها في العصر العباسي، فقد اعتمد العباسيون على النظام النقدي الإسلامي الذي ورثوه من العصر الأموي، لكنه شهد تطوراً من حيث التنوع والجودة في السك. وكان من أبرز أنواعها:

- **الدينار الذهبي:** يمثل العملة الأهم في التجارة الدولية، ولم يغير العباسيون جودة عياره ونوعيته ووزنه وحجمه (عبد الرحمن فهمي، ص 50). ويزن هذا الدينار مثقالاً واحداً ويعادل 4.25 غرام (عاطف منصور رمضان، 2004، ص 173) (تم تصحيح الوزن من 25.4 إلى 4.25 غرام ليتوافق مع الوزن التاريخي للمثقال في المصادر الموثوقة). (وكان يستخدم في المعاملات الكبرى، والاتفاقيات التجارية العابرة للحدود).

- وتميَّز هذا الدينار بالغاء صورة الخليفة واستبدالها بعبارة "محمد رسول الله على الوجه".
- **الدراهم الفضي:** استخدم في المعاملات اليومية والداخلية وسكُّ من الفضة وكان ذلك في مدينة السلام، حيث كان وجهها يحمل عبارة "محمد رسول الله" مع إضافة تاريخ الضرب واسم الخليفة.

• **الفلس النحاسي:** وهو وحدة نقدية مصنوعة من النحاس كانت تستخدم في المعاملات التجارية البسيطة، فقيمتها أقل ويستخدم لشراء الاحتياجات الأساسية. وقد تنوعت، فمنها ما يحمل اسم الخليفة ومنها ما يحمل اسم ولاية العهد وعمال الأقاليم (5) (المرجع نفسه، ص203).

كما أولى الخلفاء العباسيون عناية فائقة بالإصلاح النقدي، خاصة في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، الذي قام بتوحيد نظام العملة حيث تم إنشاء دور سك متعددة مثل بغداد، الكوفة، وسمرقند (6) آدم متز، 1947، ص133. (وتم كذلك إلغاء الرموز البيزنطية والفارسية القديمة ووضعت عبارات التوحيد الإسلامية على المسكوكات وثبتت أوزان الذهب والفضة بما يضمن الاستقرار في القيمة الشرائية (7) (أحمد فريد رفاعي، 1928، ص94). فكان لهذه الإصلاحات دور أساسي في فرض السيادة النقدية العباسية داخلياً وخارجياً.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في العصر العباسي

أولاً: مركزية الدولة في إدارة السياسة النقدية

اتسمت السياسة النقدية في الدولة العباسية بمركزية واضحة، حيث احتكرت الدولة عملية سك النقود عبر "دار السك" والتي كانت تحت إشراف مباشر من الخليفة أو من يمثله. وتم تأسيس دور سك في المدن الكبرى مثل بغداد والكوفة، وسامراء والموصل ونيسابور وغيرها. وكان الهدف من هذه المركزية هو ضبط النظام النقدي ومنع التزوير والتلاعب، إضافة إلى فرض رمزية الدولة وهيبته عبر النقوش التي تزين المسكوكات (8) (شاكر مصطفى، 1981، ص193).

فكان لاستقرار العملة في الدولة العباسية عاملاً أساسياً في ازدهار التجارة، فقد سهّل وجود الدينار الذهبي والدرهم الفضي حركة التجارة الداخلية بين الأقاليم، كما ساعد في تعزيز العلاقات الخارجية مع دول مثل الصين والهند وأوروبا (9) (كمال عبد العزيز محمد، 2004، ص67).

وإلى جانب ذلك، عملت الدولة العباسية على مر العصور على الإصلاحات النقدية من خلال تحسين النظام النقدي. ففي عهد الخليفة المأمون على سبيل المثال، تم إدخال تحسين على وزن العملات وجودتها، مما ساعد في استعادة الاقتصاد العباسي (10) (عبد الله يوسف الغنيم، 1982م، ص98).

ثانياً: أسماء الخلفاء وعُمل السك على النقود في العصر العباسي وأهم التغيرات التي طرأت عليها

من المتعارف عليه عند الباحثين والمتخصصين في مجال المسكوكات الإسلامية أن المسكوكات لم تبق كما هي عليه من حيث الشكل والجودة، خاصة بعد مرحلة التعريب والاستقلال النقدي على يد الخليفة عبد الملك بن مروان وذلك سنة 77هـ/685م. بل الأمر تجاوز هذا الحد بعد انتقال الخلافة من الأمويين إلى العباسيين وتعاقد الخلفاء من خليفة إلى آخر، فنتج عنه تغييرات على الدينار العباسي سواء كانت ذلك من حيث الجودة أو الخلو من الوزن والمعيار أو التبديلات التي لحقت بالمأثورات والكتابات والنقوش وغيرها (11) (حيان علي حلاق، 1978، ص13).

حيث حملت المسكوكات العباسية سمات مهمة، فهي إما أن تحمل اسم الخليفة الحاكم وأحياناً اسم عامل السك أو الوالي على المدينة التي سكّت فيها العملة. فمثلاً: الخليفة هارون الرشيد هو أول خليفة نقش اسمه على الدنانير الذهبية في العصور الإسلامية وهذا ما يؤكد أحد المؤرخين (12) (القيس، موسوعة، ص58-59)، في حين أن القيس ذكر في مصنفاته "أن اسم الخليفة لم يثبت إلا في عهد المأمون" (13) (إسحاق محمد رباح، 2008، ص238-239). ومن التطورات في عهد المأمون أن في مدة خلافته بدأت تظهر كتابة مكان الضرب على الدنانير العباسية (14) (المرجع نفسه ص240-241).

وأحياناً كانت تضاف عبارات دينية تؤكد الشرعية مثل "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، محمد رسول الله"، وأحياناً تضاف أسماء ولاية العهد أو الأمراء. وبجانب اسم الخليفة كانت تذكر أحياناً أسماء من أوكل إليهم سك العملة في المدن الكبرى مثل بغداد والكوفة وسامراء ومصر والأندلس، وكان من هؤلاء سعيد بن دينار وعيسى بن يحيى وأبو الحسن بن سوار وغيرهم ممن تولوا الإشراف على سك النقود في فترات مختلفة. وغالباً ما كانت تذكر هذه الأسماء، فهي بمثابة وثائق أثرية مهمة تساعد في تحديد التاريخ الدقيق لفترات حكم الخلفاء وتعكس القوة الإدارية والتنظيمية للدولة، وتظهر أماكن سك العملة وانتشار سلطة الدولة المركزية. مثال على ذلك درهم عباسي مضروب في عهد الخليفة هارون الرشيد:

"لا إله إلا الله وحده لا شريك له، محمد رسول الله، مما أمر به أمير المؤمنين هارون، ضَرْبَ بِمَدِينَةِ السَّلام سنة 170 هـ، تولى السك: سعيد بن دينار" (15) (رفعت محمد البتراوي، 2024م، ص248-269). كما حرص الخلفاء العباسيون على جودة العيار النقدي وعلى نقاء وخلوص النوعية للمعادن (الذهب والفضة) واستمر العمل بذلك في عصر الخليفة الواثق بالله (227هـ-232هـ / 835م-840م) (16) (السيوطي، 1971م، ص270).

أما الدرهم العباسي فقد شهد تغييرات سواء من ناحية الكتابة والنقوش أو من ناحية درجة الجودة، فالدرهم الفضية سكّت في مدينة السلام 146 هـ / 763 م خلال خلافة المنصور.

فكان من أهم التغيرات:

التطور في التصميم والوزن: حيث كان الدرهم العباسي يشبه الدرهم الأموي من حيث التصميم والوزن، ومع تطور الدولة العباسية بدأ التغيير يظهر على الدرهم العباسي حيث تم استخدام خطوط دقيقة ونقوش فنية معقدة كما تم تحسين الوزن وذلك من أجل المحافظة على القيمة الشرائية. هذا إلى جانب إدخال الكتابات الدينية والشرعية، ففي وجه الدرهم عبارة "بسم الله ومحمد رسول الله" ثم إدخال أسماء الخلفاء العباسيين على العملات، كما تم إدخال مواد أخرى في صناعة الدرهم العباسي مثل البرونز.

أما الفلس النحاسي: فقد شهد تغييرات مهمة من حيث التصميم والوزن والمحتوى وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية. ومن ضمن هذه التغيرات التغيير في المواد المستخدمة مثل استخدام البرونز، إلى جانب التغيير في التصميم والكتابة والتغيير في الوزن. ففي بداية الدولة العباسية كان الفلس النحاسي يُصنَّك بوزن معين كوحدة صغيرة والتي كانت تستخدم للتداول اليومي، إلا أنه ومع تدهور الوضع الاقتصادي في بعض الفترات كان الفلس يتعرض لتقليص في الوزن أو تعديل في العيار، مما جعل قيمته الشرائية تتراجع. وخلاصة القول أن المسكوكات في العصر العباسي شهدت تغييرات كبيرة سواء في التصميم أو المواد أو الاستخدام نتيجة للتحويلات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة العباسية (17) (الطبري، ج 11، 1997م، ص35-39).

ثالثاً: مكافحة التزوير والخلط في العملة في العصر العباسي

في العصر العباسي أولت الدولة اهتماماً بالغاً بمكافحة التزوير والخلط في العملة وذلك لضمان استقرار النظام النقدي والحفاظ على هيبة الدولة. وتمثلت جهود الدولة في عدة إجراءات تنظيمية ورقابية منها:

1. إنشاء دور السك المركزية: حيث أسست الدولة العباسية دار السك في بغداد ومدن أخرى، حيث اقتصر سك العملة في هذه المؤسسات الرسمية مما يقلل فرص التزوير.
2. تعيين متخصصين للإشراف على عملية السك: حيث تم تعيين موظفين مختصين للإشراف على عملية السك مما يضمن دقة الوزن والمحتوى المعدني للعملة.

3. استخدام علامات مميزة: مثل النقوش الدقيقة والرموز والتي يصعب تقليدها، مما يسهل اكتشاف التزوير.

4. فرض عقوبات على المزورين: مثل الإعدام أو التشويه وذلك من أجل حماية الاقتصاد.

5. تفعيل دور المحتسبين في الأسواق: فكانت وظيفة المحتسب مراقبة المسكوكات المتداولة في الأسواق والتأكد من صحتها، مما يساهم في تقليل تداول العملات المزورة.

حيث أن معظم التزوير في المسكوكات أتى من العملات الأجنبية التي تداولها المسلمون قبل مرحلة التعريب (18) (الزهراني، 1993، ص 25). ثم انتقل التزوير في العملة في العصر الأموي وبعد التعريب على الرغم من قوة الرقابة والتشدد من قبل الخلفاء الأمويين في إصدار المسكوكات والإشراف عليها. كما ظهر التزوير في العصر العباسي مع وجود رقابة أيضاً. ففي عصر الخليفة هارون الرشيد أسند إلى وزيره جعفر بن يحيى البرمكي الإشراف على المسكوكات حيث أنقص العملة أربعة قراريط وحنة ونصف حبة. وبعد عزله وقتله أوكلت المهمة إلى السند بن شاهك فضرب المسكوكات وأصبح يضرب المثل بها لجودة عيارها (19) (المقريزي، 1967، النقود، ص 9-10).

المبحث الثالث: المسكوكات ودورها في دعم التجارة الداخلية والخارجية في العصر العباسي

تُعتبر التجارة في العصر العباسي من الجوانب الاقتصادية الهامة للدولة والمجتمع العربي وغير العربي. وكثيراً ما أكد التشريع الإسلامي على امتنانها وتشجيع المسلمين للعمل بها والتنقل بين البلدان من أجل كسب الرزق، إذ أنها تصف لنا ازدهار الجانب الاقتصادي وتأثيره على الدولة. فالتجارة القصد منها تقليب رؤوس الأموال من قبل التجار لغرض الربح المادي (20) (المناوي، 1990، ص 91)، وبذلك فإن التجارة وسيلة مهمة لتلبية وتوفير ما يحتاجه الإنسان من متطلبات الحياة.

حيث سعت السلطة العباسية إلى النهوض بالنشاط التجاري واتخذ الخلفاء جملة من القوانين والإجراءات في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام، وذلك من خلال المشاريع الهادفة إلى تطوير التجارة من خلال تسهيل سبل سير القوافل التجارية وتأمين الطرق للتجار ومحاربة اللصوص وقطاع الطرق، بالإضافة إلى مساعدة التجار من خلال منح القروض لتسهيل ممارسة أي نشاط تجاري مرغوب فيه وإلغاء الكثير من الضرائب. وكانت الأسواق هي المكان الذي تجتمع فيه السلع والبضائع من خلال عملية الاستيراد والتصدير أو ما يعرف بعملية التبادل التجاري من مختلف الأقاليم والدول، وتباينت وسائل التعامل في الأسواق من خلال المقايضة والسفجة والصكوك وكل ما من شأنه يسهل عملية البيع والشراء التي نُظمت من خلال مؤسسة الحسبة التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة كل ما يُدَيَسُ عملية التبادل للسلع المشروعة والأسواق، وكل ذلك مرتبط بشخصية المحتسب. ونتيجة لهذه الجهود التي بذلها الخلفاء العباسيون في سبيل تطوير التجارة والتزامهم من أجل الوصول إلى غايتهم بمنهج الكتاب والسنة، حرص العباسيون أن تكون جميع المعاملات التجارية تسير في الطريق الذي رسمه الشرع الإسلامي، حيث تطور النشاط التجاري بفضل ازدهار النظام المصرفي وتوفير الأمن والاستقرار المساعد على ممارسة التجارة (21) (حزام لطفي، 2004، ص 1-2).

فمنذ أن توطدت أركان الدولة العربية الإسلامية، كان الدرهم والدينار هما النقدان الأساسيان اللذان بهما تم التبادل والتعامل في أسواق العراق، لأنها أفضل وسيلة مبادلة ووحدة قياس للسلع، فأصبح للدولة نقدها المتميز (عبد الرحمن عبد الكريم العاني، 1985، ص 331).

ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود، ضُربت قطع نقدية تمثل أجزاء الدينار والدرهم، وكانت مقبولة في التبادل التجاري بأسواق العراق، كما قُبلت بهذه الأسواق النقود التي ضُربت بأقاليم أخرى، ما دامت محتفظة

بالوزن الشرعي. فكانت العملة المتداولة في العراق هي الدرهم. ففي أوائل القرن الرابع الهجري، دخلت العملة الذهبية بغداد، وصار حساب الحكومة بالدنانير (23) (آدم متر، ج، 1947، ص375).

حيث كان ببغداد ديناران، أحدهما يسمى العُوال والثاني الدينار المرسل، و به أكثر مبيعاتهم ومعاملات تجارهم (24) (القشقلندي، ج4، ص440). كما وُجدت الفلوس النحاسية وكانت الفلوس تستخدم لشراء الحاجات البسيطة التي تُباع بدرهم أو جزء منه، كما أُطلق عليها أيضاً القراطيس ربما لأنها كانت تُسكُّ ملفوفة على شكل القرطاس. أما المعاملات الضخمة فاستدعت ظهور ما يسمى بالصك، وهو عبارة عن ورقة مالية أو أمر خاص يتضمن الإقرار بدفع المال إلى الشخص الوارد اسمه فيه، وهو أشبه بالشيك الآن، وقد استخدمه التجار في العراق والحجاز وأقطار أخرى من العالم الإسلامي (25) (حسن إبراهيم حسن، 1996، ج 4، ص396).

وقد كثر استعمال الصكوك في القرن الرابع الهجري وخاصة في الدوائر الحكومية لدفع رواتب الجيش وأيضاً لدفع الرواتب الأخرى، حيث تعامل التجار في مدينة البصرة بالصكوك، حيث كان العمل في السوق بأن كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ صكاً، ثم يشتري ما يلزمه ويحول الثمن إلى الصراف، فلا يستخدم المشتري شيئاً غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة، وهذا يدل على ما وصل إليه الفكر الاقتصادي في العصر العباسي. ولم يقتصر استعمال الصكوك على التجار وحدهم بل استعملها أيضاً الخلفاء والأمراء (26) (مروان عاطف الضلاعين، 2006، ص129).

كما تُعد السفتجة من وسائل المعاملات التجارية الشائعة في الدولة الإسلامية لكثرة الأعمال التجارية وصعوبة نقل الأموال وخطورتها. ولذلك استُعملت الحوالات المالية وسموها السفتجة، وكانت تستعمل في المعاملات الضخمة التي تكون بين مدينة وأخرى أو بلد وآخر، وبذلك تجنب صاحب المال أخطار الطريق (27) (صفاء حسن أحمد عوض الله، 2012، ص232).

لقد كان أمر التجار نافذاً في المشارق والمغارب، لأنهم يكتبون السفاتج بالأموال الجمة على معاملاتهم فيكون أسرع في الرواج من مال الجباية والخراج. وكانت سفاتج التجار تُقبل في بلاد الأعداء إضافة إلى رواجها في البلاد الإسلامية المستقلة (28) (عبد العزيز الدوري، 2009، ص153). إن قبول سفاتج التجار المسلمين وصرفها في البلاد غير الإسلامية يدل على النظام المالي والثقة الموقرة للاقتصاد الإسلامي، ولهذا صارت السفاتج بديل قيمة المال واستخدمها الأفراد في مبيعاتهم ومعاملاتهم الخاصة.

ومن العوامل التي ساعدت على نمو التبادل التجاري بين أقاليم الدولة العباسية وجود الصيارفة الذين يقومون بتبديل العملات الذهبية والفضة للتجار وغيرهم من السكان ويقومون بقبول الودائع. وقد أدى توسع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى توسيع أعمال الصرافيين، فأخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع ويتوسطون بين الناس ودار الضرب بأخذ الفضة والذهب من الناس لصكها، دافعين لأصحابها حقوقاً تعادلها في القيمة. كما برزت حركة الصرافة بشكل واسع في موسم الحج نتيجة لتنوع العملات وكثرة الحاج والتجار (29) (مشعل نايف الدهاس، 2008، ص259).

شهدت الدولة العباسية توسعاً في النشاط التجاري سواء الداخلي والخارجي، فكان من السلع المتداولة داخلياً:

- **المنتجات الزراعية:** كالقمح والشعير والتمور من العراق، والزيتون من الشام، والقطن من مصر.
- **الحيوانات والمواشي:** من الأقاليم الصحراوية والرعية.
- **المنتجات الصناعية:** مثل الأقمشة، والزجاج والنحاسيات والأدوات الحديدية، والعطور.

فكان لكل إقليم تخصصه الإنتاجي، مما أوجد تبادلاً واسع النطاق بين المدن، اعتمد في جوهره على النظام النقدي. وكما تشكلت في الدولة العباسية مراكز تجارية وأسواق كان أبرزها بغداد (ضمت سوق الكرخ وسوق باب الأزج)، والبصرة والكوفة، بالإضافة إلى نيسابور و المرو التي لعبت دوراً في التجارة القادمة

من خراسان وما وراء النهر. فهذه الأسواق اعتمدت في تعاملاتها على المسكوكات الرسمية التي أصدرتها الدولة، مما سهل حركة البيع والشراء، وقلل الاعتماد على المقيضة (30) (الضلاعين، 2006، ص618-643).

هذا وقد تبنت الدولة العباسية سياسة تجارية منفتحة على العالم الخارجي، مستفيدة من موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب ومن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي وفّر بيئة مناسبة لازدهار التجارة، فشملت العلاقات التجارية العباسية دولاً بعيدة مثل:

- الصين (عبر طريق الحرير).
- الهند وساحل شرق آسيا (عبر الطرق البحرية).
- الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا الشرقية (عبر آسيا الصغرى والبحر المتوسط).
- بلاد المغرب والأندلس (عبر شبكات التجارة الصحراوية والبحرية).

وكان من أهم السلع المتداولة في التجارة الخارجية: التوابل والأحجار الكريمة، والعطور والحديد والأدوية والأخشاب النادرة. هذا فيما يخص الواردات. أما الصادرات مثل المنسوجات والزجاج والنحاس والكتب والمخطوطات، والزيت، والحبوب، والتمور. وكان الاعتماد على الدينار الذهبي العباسي بشكل كبير، حيث اعتبره التجار مرجعاً مالياً فضلوه على العملات المحلية الأخرى. هذا ولعبت المسكوكات دوراً في تنظيم الأسواق الداخلية من خلال توحيد الأسعار والمرجعية القانونية وسهولة المحاسبة وتشجيع الائتمان والديون. وكما لعبت المسكوكات العباسية دوراً مهماً في نجاح التجارة الخارجية، ففي أوروبا كانت العملات الذهبية الإسلامية تستخدم في الممالك الأوروبية خصوصاً في التجارة مع الشرق. كما تم تقليد الدرهم والدينار العباسي في الهند والصين بسبب رواجه. كذلك الحال في أفريقيا، حيث استُخدمت المسكوكات العباسية في بلاد الحبشة بسبب انتشار التجار المسلمين هناك (30) (الضلاعين، 2006 ص650-651).

المبحث الرابع: الأبعاد الثقافية والسياسية للمسكوكات العباسية

تُعتبر المسكوكات العباسية أداة قوية لفهم التاريخ العباسي من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي تكشف عن صور السلطة والخلفاء وثُبُتَ الأحداث وتعكس تطوّر الفنون والثقافة الإسلامية. فالإبداع الفني والحضاري الذي بلغته الدولة العباسية. وكان الخط العربي يُعدّ من أهم الأبعاد الثقافية للمسكوكات العباسية، حيث كانت بعض المسكوكات تحتوي على آيات قرآنية أو أسماء الخلفاء، بخطوط دقيقة وأنيقة. هذا إلى جانب تعرض المسكوكات (السياسية) (إلى تأثيرات ثقافية خارجية من مناطق أخرى مثل إيران وبلاد ما وراء النهر، مما ساهم في تنوع النقوش والأشكال على هذه المسكوكات (32) (عادل مناع، 1995، ص120). وكانت المسكوكات العباسية تمثل تجسيدا لسلطة الخليفة العباسي ورمزاً لشرعية الحكم، فمن خلال النقوش الموجودة على المسكوكات يمكن معرفة أسماء الخلفاء العباسيين وألقابهم وكذلك الشعارات التي كانت تدل على الولاء للدولة العباسية. هذا وقد شهدت المسكوكات العباسية تطوراً كبيراً في شكلها ونقوشها عبر العصور العباسية، مما يعكس التغييرات التي مرت بها الدولة من قوة وضعف (32) (الكوراني، 2002، ص215).

ولعبت المسكوكات دوراً مهماً في نشر وإقرار التقسيمات الإدارية الجغرافية للدولة العباسية، وخاصة في عهد الخليفة المأمون، فمن خلال ما وُجد من المسكوكات يتضح منها أن إدارة الدولة العباسية في بداية عهد المأمون قد وضعت تصوراً مناسباً لتوجهاتها السياسية لإدارة أقاليمها، فأبرزت موقعها وحدودها بالنسبة

للعالم من خلال الخرائط، مثلما تم عند عمل الخريطة المأمونية. وقُسمت الدولة العباسية إلى ثلاثة أقسام رئيسية (العراق/ المشرق/ المغرب)، ووُثِّقَتْ ونُشرت هذه الأقسام من خلال المسكوكات، فنُقشت أسماء هذه الأقسام الثلاثة على الدينار والدراهم التي ضربت في دور الضرب الرئيسية، إلى جانب أسماء دور الضرب لتحديد تبعية هذه الدور الإدارية (33) (محمود أحمد محمود 1980-العدد السابع، ص91-92). حيث لا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الكبيرة التي تقدمها دراسة المسكوكات للتاريخ الحضاري لأمة قد خلّفت آثارها ورائها لتكون شاهداً على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي الذي عاشته الدولة العباسية. فالمسكوكات عبارة عن وثائق رسمية لا يمكن تجاهلها والطعن فيها بسهولة، إذ تُعد من أهم مصادر كتابة التاريخ، لأنها توثق أسماء الخلفاء وألقابهم بدقة وتحفظ التواريخ المهمة كالمعارك والأحداث السياسية، كما أنها تعكس مدى ازدهار الدولة وضعفها من خلال جودة سك العملة وانتشارها، كما أنها تشير إلى التحولات الثقافية والدينية من خلال ما تحمله من نقوش وشعارات.

من هنا شهد العصر العباسي تطوراً في الأنظمة النقدية، فساهمت المسكوكات العباسية في إرساء أسس الاستقرار الاقتصادي. وقد تحقق هذا الاستقرار من خلال ممارسات اقتصادية كانت مرتبطة مباشرة بسياسة سك النقود المتمثلة في توحيد العملة الرسمية للدولة العباسية وتنشيط أوزان ومقاييس سك العملات بدقة وعدم التلاعب في معايير سك النقود، وكذلك السيطرة المركزية على دور السك، حيث لم يسمح لأي حاكم محلي أو وال بأن يسك النقود باسمه دون إذن الخليفة العباسي (34) (يوسف الكردي، 2002، ص174-181).

الخاتمة

تُعد المسكوكات الإسلامية بصفة عامة والعباسية بصفة خاصة من أبرز المكتشفات التي عرفتتها المجتمعات البشرية، وبواسطتها استطاعت التخلص من صعوبة التعامل بالمقايضة.

فالمسكوكات، بما سُجل عليها من كتابات ونقوش وزخارف، تُعد مصدراً من مصادر التاريخ والحضارة الإسلامية، حيث يمكن من خلالها دراسة الجوانب المختلفة للحضارة والتعرف بصورة دقيقة على مظاهر القوة والضعف التي مرت بها. فهي مرآة صادقة للعصر الذي ضربت فيه، لأنها تعكس جميع أحواله الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والفنية.

فالمسكوكات العباسية لم تكن مجرد أدوات للتبادل التجاري، بل كانت تُمثّل منظومة متكاملة تربط بين الاقتصاد والسياسة والدين والثقافة، وقد ساهمت في تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وكانت أداة لترسيخ السلطة والهوية الإسلامية. حيث أدخلت الدولة العباسية تغييرات على المسكوكات من حيث تعريبها وتوحيدها، مما ساهم في تسهيل التجارة والنهوض بالاقتصاد.

وكذلك، تدخلت السلطة العباسية في تنظيم سك العملة ومنع التزوير، مما عزز مكانة النقود العباسية كأداة اقتصادية موثوقة في جميع أنحاء الدولة العباسية وخارجها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (2005) م. (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة . (تحقيق: حسان بن عباس). بيروت: دار العرب الإسلامي.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (2006) م. (مقدمة ابن خلدون . (ط9، ج12). بيروت: دار الكتب العلمية.

3. ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم (1981) م. (لسان العرب). (تحقيق: عبد الله علي، ط2). القاهرة: دار المعارف.
4. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) م. (مختار الصحاح). (ط9). الأردن: دار عمار.
5. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1971) م. (تاريخ الخلفاء). (تحقيق: وائل محمد الشوقي). بيروت: دار الكتب العلمية.
6. الطبري، محمد بن جرير (1997) م. (تاريخ الطبري). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار المعارف.
7. المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (1967) م. (شذور العقود في ذكر النقود). تحقيق: محمد بحر العلوم.
8. المناوي، زين الدين محمد (1990) م. (التوقيف على مهمات التعاريف). القاهرة: عالم الكتب.
9. القلقشندي، أحمد بن علي (1987) م. (صبح الأعشى في صناعة الإنشا). (تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ج11). بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع

1. أحمد فريد رفاعي (1928) م. (تاريخ الدولة العباسية). القاهرة: دار الكتب العربية.
2. آدم منز (1947) م. (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري). (تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريذة، ط5، ج2). بيروت: دار الكتاب العربي.
3. إسحاق محمد رباح (2008) م. (تطور النقود الإسلامية من نهاية عهد الخلافة العباسية. عمان: دار الكنوز).
4. حزام لطفي (2024) م. (دور السلطة المركزية في تنمية النشاط التجاري للدولة العباسية). (بحث). الجزائر: جامعة 8 ماي.
5. حسن إبراهيم حسن (1996) م. (تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي). (ط4، ج4). بيروت: دار الخليل.
6. حسن علي حلاق (1978) م. (تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي). بيروت: دار الكتاب لبنان.
7. خليل بن شرف بن عبد الله البركاتي (2000) م. (المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري). (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى.
8. الزهراني (1993) م. (زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي). مكة المكرمة: مطابع الصفا.
9. سامح عبد الرحمن فهمي (1994) م. (طراز المسكوكات الأموية). الأردن: دار الكتب القومية.
10. شاكر مصطفى (1981) م. (التاريخ العربي الإسلامي). دمشق: دار الفكر.
11. شوقي ضيف (1966) م. (العصر العباسي الأول). القاهرة: دار المعارف.
12. صفاء حسن أحمد عوض الله (2012) م. (دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني). (رسالة دكتوراه). السودان: جامعة أم درمان.
13. عادل المناع (1995) م. (الفن في العصر العباسي). مكتبة الرشيد.
14. عاطف منصور محمد رمضان (2004) م. (موسوعة النقود في العالم الإسلامي). (ج1). القاهرة.
15. عبد الرحمن عبد الكريم العاني وآخرون (1985) م. (حضارة العراق). (ج5). بغداد.
16. عبد العزيز الدوري (2009) م. (تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري). بيروت: لبنان.
17. عبد الله يوسف الغنيم (1982) م. (المسكوكات الإسلامية). الكويت: مكتبة الفكر.
18. كمال عبد العزيز محمد (2004) م. (التجارة في العصر العباسي). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
19. محمد أبو الفرج العش (2003) م. (النقود العربية الإسلامية). (ط3). المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

20. محمد يوسف الكوراني (1996) م. (العملات الإسلامية، دراسة فنية تاريخية. دار الفكر.
21. مشعل نايف الدهاس (2008) م. (الحجاز من خلال كتب الرحالة المشاركة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين. (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى.
22. مروان عاطف الضلاعين (2006) م. (التجارة في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول. (رسالة دكتوراه). الجامعة الأردنية.
23. محمود أحمد محمود زراير (1980) م. (المسكوكات الإسلامية. بيروت: لبنان.
24. ناهض عبد الرزاق القيس (2006) م. (الدينار العربي الإسلامي. عمان: دار المناهج.
25. يوسف الكردي (2002) م. (المالية في الدولة العباسية. مكتبة الفكر.
26. رفعت محمد البتراوي. (2024م). دراهم الخليفة هارون الرشيد. مجلة الدراسات الأثرية. جامعة القاهرة، (المجلد 7، العدد 1).